Journal Of Economics and Management | VOLUME: 10/ N°: 01 (2026), PP 403-423
P-ISSN: 2572-0090 E-ISSN: 2710-799X

An econometric study of the impact of financial inclusion on inflation in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 2004–2023

Soumia BENAMOURA [1*]

Mohamed Seddik Ben Yahia University – Jijel / Algeria
soumia.benamoura@univ-jijel.dz
https://orcid.org/0009-0008-5044-2276

Received: 28/03/2026, Accepted: 23/05/2026, Published: 10/06/2026

Abstract :

This study aims to estimate the impact of financial inclusion, specifically the adoption of ATMs and the number of bank branches, on inflation rates, as represented by the general Consumer Price Index in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 2004-2023. Using an autoregressive vector model to estimate this impact, the study found a direct relationship between ATMs and inflation in Saudi Arabia. This is explained by the increase in liquidity circulating outside the banking system, which boosts consumption, increases aggregate demand, and then leads to a rapid rise in prices. Conversely, there is an inverse relationship between the number of bank branches and inflation. This is explained by its contribution to integrating a large segment of individuals and institutions into the formal financial system, making monetary policy more effective in reducing inflationary pressures by controlling liquidity and increasing savings and deposits, which are primarily directed towards productive investment.

Keywords : Financial inclusion, ATMs, bank branches, inflation, the overall Consumer Price Index.

JEL Classification Codes: G21, G28, E31, C32.

[*] المؤلف المرسل: سمية بن عمورة

دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على التضخم في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2023

سمية بن عمورة[1]

[1] أستاذة محاضرة (ب)، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل (الجزائر)، soumia.benamoura@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/28 تاريخ القبول: 2026/05/23 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقدير مدى تأثير الشمول المالي باعتماد ماكنات الصراف الآلي وعدد الفروع البنكية على معدلات التضخم ممثلا بالمؤشر العام لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2023. وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي في تقدير هذا الأثر، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ماكينات الصراف الآلي والتضخم في المملكة العربية السعودية، تفسر بزيادة السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، بما يعزز الاستهلاك وزيادة الطلب الكلي ثم زيادة سريعة للأسعار، بينما توجد علاقة عكسية بين عدد فروع البنوك والتضخم، ويفسر بمساهمته في إدماج فئة كبيرة من الأفراد والمؤسسات ضمن النظام المالي الرسمي، ما يجعل من السياسة النقدية فعالة في تقليل الضغوط التضخمية من خلال التحكم في السيولة، وزيادة الادخار والودائع التي توجه أساسا إلى الاستثمار المنتج.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، ماكنات الصراف الآلي، الفروع البنكية، التضخم، المؤشر العام لأسعار المستهلك.

تصنيفات JEL: G21، G28، E31، C32.

مقدمة:

شهد النظام المالي العالمي خلال السنوات القليلة الماضية تحولا عميقا ومتسارعا نتيجة للتطور التكنولوجي والابتكار المالي والمصرفي، وفي ظل هذه التحولات، كانت هناك ضرورة لإعادة تغيير طبيعة إتمام المعاملات المالية باستحداث أدوات مالية أكثر تطورا، ومن هنا برز مفهوم الشمول المالي كأحد التحديات المعاصرة والمحاور الأساسية التي تسعى من خلالها كل الدول لتحقيق إدماج واسع لمختلف الفئات في المجتمع داخل النظام المالي بصفة رسمية، فلا يقتصر هذا المفهوم على توفير الخدمات المالية، بل يشمل تحسين إمكانية الوصول إليها، بتكلفة أقل، واستخدام أضمن وفعال وبشكل مستدام.

ومن هذا المنطلق، أعطت المملكة العربية السعودية أولوية واهتماما متزايدا بتعزيز الشمول المالي، من خلال تبني استراتيجيات وإصلاحات هادفة لتطوير القطاع المالي، وتوسيع قاعدة المدمجين فيه، لا سيما في ظل تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية والتوجه نحو التنويع الاقتصادي.

ويأتي اهتمام المملكة العربية السعودية بتحقيق الشمول المالي في سياق تحديات متعددة على عدة أصعدة أخرى، أبرزها التحكم في معدلات التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وهو ما يدفعنا للاهتمام بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتضخم، من خلال فهم الآليات التي يمكن أن من خلالها يؤثر توسيع نطاق الشمول المالي في سياق الاقتصاد السعودي على التضخم به.

1.1 إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى تأثير تحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية على معدلات التضخم بها للفترة 2004-2023؟"

2.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، نقوم بصياغة الفرضية التالية:

- يؤثر عدد ماكينات الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية إيجابا على معدلات التضخم بها للفترة 2004-2023.
- يؤثر عدد الفروع البنكية في المملكة العربية السعودية إيجابا على معدلات التضخم بها للفترة 2004-2023.

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل الاهتمام المتزايد الذي توليه مختلف الدول خاصة المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي، كوسيلة يعكس فعالية السياسات النقدية وقدرتها في التأثير على التضخم بإدراج أكبر فئة من المتعاملين ضمن الاقتصاد النقدي الرسمي. كما يمكن أن تقدم هذه الدراسة دعما لصناع القرار في توجيه السياسات الاقتصادية والمالية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحليل واقع الشمول المالي والتضخم في المملكة العربية السعودية باستخدام المؤشرات ذات الصلة، ومن جهة أخرى تقدير مدى تأثير الشمول المالي من خلال اعتماد ماكنات الصراف الآلي وعدد الفروع البنكية على معدلات التضخم ممثلا في المؤشر العام لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2023.

5.1 منهج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بكل من الشمول المالي والتضخم في المملكة العربية السعودية. وكذلك تحليل نتائج النموذج القياسي اقتصاديا، والذي نعتمد على المنهج الاحصائي في إنشائه من أجل تقدير أثر الشمول المالي على التضخم في المملكة للفترة 2004-2023.

6.1 محاور الدراسة:

نقوم بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي والتضخم؛

المحور الثاني: استراتيجية الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وواقع التضخم بها؛

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر مؤشرات الشمول المالي على التضخم في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2023

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي والتضخم

سنتناول في هذا المحور اهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتضخم، لما لهما من دور مهم في فهم استقرار الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: ماهية الشمول المالي

للإلمام بأهم المفاهيم الأساسية للشمول المالي نستعرض ما يلي:

1. تعريف الشمول المالي: قدمت العديد من الهيئات الدولية تعاريف للشمول المالي وأهمها هي:

1.1 تعريف البنك الدولي: يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام (البنك الدولي، (بدون تاريخ)).

2.1 تعريف صندوق النقد العربي: الشمول المالي هو إتاحة واستخدام الخدمات المالية من مختلف الأفراد عبر القنوات الرسمية من تأمين، تحويل، دفع، توفير، وحماية أموال الأفراد، ويتم قياس جانب العرض فيه في مدى اتاحة الخدمات المالية، أما جانب الطلب ففي مدى استخدامها واستغلالها (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

2.أهداف الشمول المالي: يتمثل الهدف الرئيسي للشمول المالي في تعزيز فرص حصول الفئات السكانية المحرومة والمهمشة على الخدمات المالية، وتشمل هذه الأهداف جوانب اقتصادية واجتماعية وتنموية. وتعد التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر من أهم أهداف الحكومات. لذلك يعد الشمول المالي أمرا بالغ الأهمية للحد من الفقر، إذ يحسن الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية كالادخار والائتمان والتأمين، ويقلل من عدم المساواة في الدخل، كما يمكن الفقراء من إدارة استهلاكهم وبناء القدرة على الصمود. وعلى نطاق أوسع، يعتبر الشمول المالي كاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى (MOHAMED ALI & KULMI, 2024, p. 37)، من خلال تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر، وتعزيز الشراكات الصغيرة في الاستثمار والتوسع (رسول و مولوج ، 2023، صفحة 136).

3.أبعاد الشمول المالي: وتتمثل في:

الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة عل استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ)، كما يمكن الحصول عل بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية (بوطرفة و صغير، 2020، صفحة 28).

استخدام الخدمات المالية: ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتطلب تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة (بوحنية و جميلة، 2023، صفحة 85).

جودة الخدمات المالية: يعد وضع مؤشرات لقياس جودة الخدمات المالية تحديا بحد ذاته على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، حيث أصبح الشمول المالي أولوية للدول النامية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن هذا البعد ليس واضحا تماما، حيث تؤثر عوامل عديدة على جودة هذه الخدمات، مثل التكلفة، ووعي المستهلك، وفعالية آليات التعويض وحماية المستهلك، والضمانات المالية، وشفافية المنافسة في السوق (MOUSLI, & BENTALEB, 2024, p. 442).

ويواجه الشمول المالي تحديات عميقة تتمثل في البطالة والفقر والأمية، حيث تعتبر من العوائق لما يتركه لعدم القدرة على فتح الحسابات البنكية أو الوصول للخدمات المالية، خاصة بارتفاع رسوم المعاملات البنكية، بالإضافة إلى الاعتماد على القروض ذات التكلفة العالية لما يزيد من خطر عدم السداد والخوف من الاحتيال الناتج عن ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية للشمول المالي وضعف التسويق المصرفي وبالتالي زيادة الاقصاء المالي (AYACHI & BELGHIT, 2025, p. 3002).

الفرع الثاني: ماهية التضخم

للإلمام بأهم المفاهيم الأساسية حول التضخم نستعرض ما يلي:

1. تعريف التضخم: يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما يكون التضخم مقياسا واسعا، مثل الزيادة العامة في الأسعار أو ارتفاع تكلفة المعيشة في بلد ما. ولكن يمكن أيضا حسابه بشكل أكثر تحديدا - لسلع معينة، مثل المواد الغذائية، أو لخدمات معينة مثل النقل على سبيل المثال. ومهما كان السياق، فإن التضخم يمثل مقدار ارتفاع أسعار مجموعة معينة من السلع و/أو الخدمات خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة. (Oner, 2023). وأسبابه تختلف حسب جانب الطلب والعرض كما يلي (رقية، 2021، صفحة 6):

- **جانب الطلب**: بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري كنتيجة لتوسع البنوك في منح التمويل، لا سيما ضمن تمويل عجز الموازنة بقروض مباشرة من البنك المركزي أو بالإصدار النقدي، خاصة في الحروب التي تحتاج للتمويل خلالها أو إعادة الإعمار بعدها.
- **جانب العرض الكلي**: بوصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج حيث يجعله غير قادر على الاستجابة لزيادة الطلب الكلي، وبالتالي فإن زيادة إنتاج بعض المؤسسات يضطر إلى الرفع من أسعارها، أما بالنسبة للبلدان ذات الجهاز غير المرن لما تعانيه من تبعية مؤكدة للخارج من أجل سد فجوة الطلب عن طريق الاستيراد، قد يحمل تضخما مستوردا يضاعف آثاره على الاقتصاد المحلي.

2. قياس التضخم: تعتمد تكلفة المعيشة لدى المستهلكين على أسعار العديد من السلع والخدمات وحصة كل منها في ميزانية الأسرة، ولقياس تكلفة المعيشة لدى المستهلك المتوسط، تجري الوكالات الحكومية مسوحات للأسر لتحديد سلة من العناصر التي يتم شراؤها بشكل شائع وتتبع تكلفة شراء هذه السلة مع مرور الوقت، (تشكل نفقات الإسكان، بما في ذلك الإيجار والرهون العقارية، أكبر مكون في سلة المستهلكين في الولايات المتحدة) ويعبر عن تكلفة هذه السلة في وقت معين بالنسبة لسنة الأساس هي مؤشر أسعار المستهلك CPI (Oner, 2023).

الفرع الثالث: العلاقة النظرية بين الشمول المالي والتضخم

يؤدي الشمول المالي إلى تغيير سلوك المستهلكين والشركات لإتاحته المشاركة في النظام المالي الرسمي، فهو يخلق تأثيرا إيجابيا في الاقتصاد يسمح بتنفيذ السياسة النقدية بفعالية، ويسمح بأن تصبح أسعار الفائدة آلية سهلة على البنوك المركزية في تحقيق استقرار الأسعار، حيث يستجيب الأفراد لتغيراتها فيعدلون مدخراتهم وقروضهم، بالإضافة إلى الابتعاد عن الأصول المادية والتحول نحو المدخرات المالية، كل هذا يشجع الأفراد على التحول نحو الاقتصاد البنكي (الرسمي) بما يسهل رقابة المعاملات المالية(Mehry, Salah, & Ma, 2021) .

المحور الثاني: استراتيجية الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وواقع التضخم بها

يلعب برنامج تطوير القطاع المالي دورا أساسيا في تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز قوة للنمو والتنوع الاقتصادي بتمكين مؤسساته وتطوير سوقه المالية وتحفيز الادخار ودعم الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية بها.

الفرع الأول: استراتيجية الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030

يتطلب بناء قطاع مالي مزدهر يتيح تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 وجود أربعة ركائز استراتيجية (هيئة الحكومة الرقمية، 2020، صفحة 29):

الركيزة الأولى (تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص): وتسعى إلى تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة، بناء بنية تحتية مالية متطورة، وتطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية.

الركيزة الثانية (تطوير سوق مالية متقدمة): وتسعى إلى تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص، تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين، توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية)، وتعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم.

الركيزة الثالثة (تعزيز وتمكين التخطيط المالي): وتسعى إلى تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد، زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية، وتعزيز الادخار لدى الأفراد.

الركيزة الرابعة (التقنية المالية): وتتمثل أهدافها في: هوية المملكة واعتبارها موطن التقنية المالية، الإطار التنظيمي، الوصول إلى السوق والتمويل، تطور الكفاءات، تمكين البنية التحتية التقنية، والشراكات المحلية والدولية.

الفرع الثاني: الجهود والمبادرات التي قامت بها المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي

قامت المملكة العربية السعودية بمبادرات في سبيل تحقيق الشمول المالي وذلك بتحقيق طموحات رئيسية لكل منها يتولى تنفيذها هيئات معينة، وهي: تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد، زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية، عوامل التمكين (هيئة الحكومة الرقمية، 2020، صفحة 73، 74):

1. **تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد:** ويتم تجسيده من طرف:
   - **وزارة التعليم:** بإدراج برامج الثقافة المالية في المناهج الدراسية للمدارس، وتعزيزها في الجامعات؛
   - **هيئة تقويم التعليم والتدريب:** بتطوير أداة لقياس مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال؛
   - **البنك المركزي السعودي:** بإطلاق برامج وحملات للتوعية والثقافة المالية التطوعية على المستوى الوطني.
2. **زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية:** ويتم تجسيده من طرف:
   - **إبداع:** بإنشاء منصة لزيادة إمكانية الوصول إلى الصناديق المشتركة والقدرة على مقارنتها؛
   - **هيئة السوق المالية:** بتوسيع نطاق توافر صناديق الاستثمار في الصكوك، تحفيز أصحاب العمل على تقديم عروض خطط ادخار للموظفين، تعزيز بيئة الادخار؛
   - **شركات التأمين:** بطرح منتجات الادخار بواسطة الشركات المستهدفة من التأمينات الاجتماعية؛
   - **صندوق تنمية الموارد البشرية:** بتوسيع نطاق إتاحة خطة الادخار العام (للأطفال والمقيمين)؛

- **البنك المركزي السعودي**: بتحسين إمكانية الوصول إلى منتجات الادخار المصرفية المتنوعة، توسيع نطاق برنامج الادخار للموظفين ذوي الدخل المنخفض؛
- **هيئة الزكاة والضريبة والجمارك**: بإطلاق برامج لتمكين الأطفال من الادخار؛
- **هيئة التأمين**: بتعزيز الوصول الرقمي والمنتجات المصممة لاحتياجات المستخدمين، وتصميم منتجات تأمين الحماية والادخار لدعم أهداف الادخار السكني للمواطنين، تصميم منتجات تأمين الحماية والادخار.
- **وزارة الاقتصاد والتخطيط**: بوضع منهجية شاملة لاحتساب معدلات الادخار في المملكة.

3. **عوامل التمكين**: ويتم تجسيده من طرف:

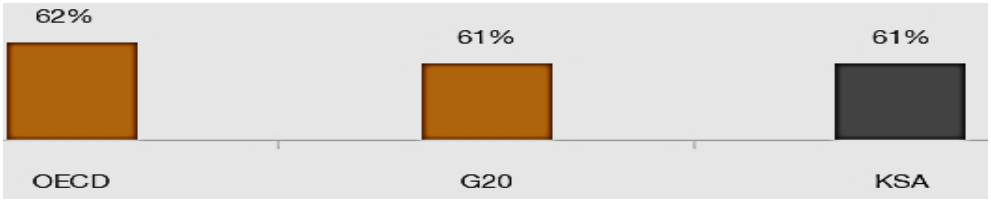
- **البنك المركزي السعودي**: بتمكين المنتجات الداعمة للادخار والشمول المالي في المؤسسات المالية، دعم تطوير أبحاث الشمول المالي والثقافة المالية؛
- **فنتك السعودية**: بتعزيز عروض التقنية المالية للشمول المالي والثقافة المالية؛
- **هيئة السوق المالية**: بتعزيز الإفصاح عن مستوى مخاطر المنتجات الاستثمارية للأفراد، تحديث اللوائح التنظيمية لتشجيع استثمار المقيمين.

وتعمل استراتيجية الشمول المالي المنتهجة من طرف المملكة العربية السعودية على تحفيز اتخاذ قرارات إيجابية وسليمة من الأفراد في المملكة، مما سيكون له تأثير إيجابي على اقتصادها بناءا على السلوكيات المتوقعة وهي (هيئة الحكومة الرقمية، 2020، صفحة 65):

- **سلوكيات الادخار الإيجابية والواعية**: وذلك بتحفيز الطلب على المنتجات الادخارية المتوفرة في القطاع المالي، وزيادة استخدام تأمين الحماية والادخار والمنتجات الاستثمارية الشبيهة بالمنتجات الادخارية (منخفضة المخاطر)؛
- **زيادة استخدام المنتجات المالية**: وذلك بزيادة عدد الأفراد الذين يتعاملون مع مؤسسات القطاع المالي وتحفيز التأمين بشكل عام والاستثمار بالتجزئة (الأفراد)؛
- **التخطيط المالي المتوازن**: وذلك بتعزيز التخطيط طويل المدى، مثل التخطيط للتقاعد، وتشجيع التخطيط لملكية المنازل مثل: الادخار للدفعة الأولى.

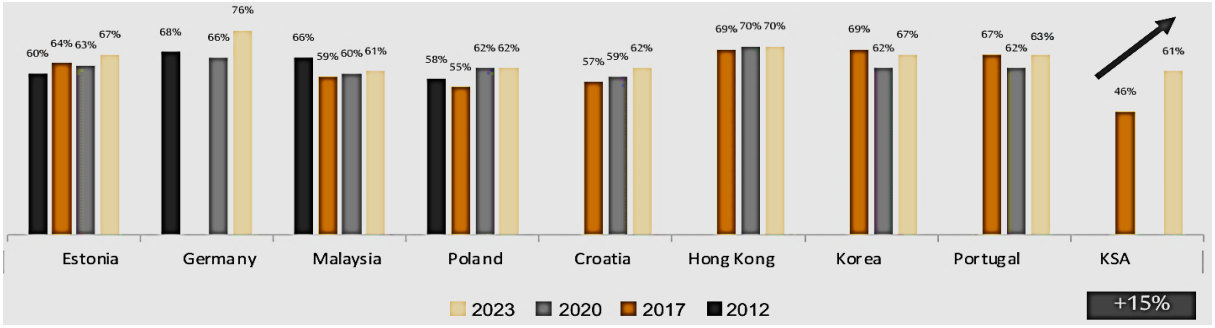
ويتم تحليل الوضع الحالي للثقافة المالية في المملكة السعودية باتباع أفضل الممارسات مقارنة بمجموعة العشرين، ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي كما يلي:

الشكل01: تحليل الوضع الحالي للثقافة المالية في المملكة السعودية مقارنة بدول مجموعة 20 و دول OECD



المصدر: (هيئة الحكومة الرقمية، 2020، صفحة 68)

الشكل02: الوضع الحالي للثقافة المالية في المملكة السعودية مقارنة بمختلف الدول باتباع افضل الممارسات



المصدر: (هيئة الحكومة الرقمية، 2020، صفحة 68)

من الشكلين تحتل المملكة العربية السعودية من حيث الثقافة المالية مرتبة تضاهي المعدل المعتمد حسب تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لعام 2023، ويشير الجدول التالي إلى تقييم استراتيجيات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية مقارنة بدول OCDE و G20.

جدول 01: تقييم استراتيجيات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية مقارنة بدول OCDE و G20

إمكانية الوصول	المؤشرات
الفروع	- لا تزال إمكانية الوصول إلى فروع البنوك محدودة (مقارنة بمتوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والعالم العربي خارج مجلس التعاون)، وترتبط تغطية الفروع بالتوزيع السكاني، وتتراجع أهمية الفروع المادية مع نمو الأتمتة وزيادة انتشارها. - تظل فروع التأمين من أبرز قنوات المبيعات، حيث تم بيع 5% فقط من أقساط التأمين المكتتبة لشركات التأمين رقميا في عام 2021 مع اعتماد محدود لأنشطة الوكالات المصرفية، مع وجود 60 بنك فقط في 2019.
أجهزة الصراف الآلي	- تتشابه تغطية أجهزة الصراف الآلي في المملكة بتلك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2021، مع اتجاه تنازلي يتوافق مع انخفاض استخدام النقد. - يمكن أن يكون انخفاض إمكانية الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي غير كافية في بعض المناطق الريفية، لا سيما في مناطق معينة مقابل التعداد السكاني، والشكاوى المرفوعة إلى البنك المركزي السعودي.
الهواتف الذكية	- يتوافق معدل انتشار الهواتف الذكية في دول مجموعة العشرين (حوالي 150 اشتراكا لكل 100 شخص بالغ في 2021) ومنه شهد استخدام الخدمات المالية الرقمية انتشارا في المملكة (مثل المحافظ الإلكترونية).
أجهزة نقاط البيع	- تزايد نطاق تغطية نقاط البيع بنسبة 40% في الفترة من 2020 حتى 2021، وهو ما أدى إلى تقارب مستوى التغطية بالمتوسط في دول مجموعة العشرين. - تستخدم أجهزة نقاط البيع بتوسع، حيث تم استخدامها 81% منها مرة شهريا على الأقل خلال 2022. - مثلت مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية 75% من قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع (وثلثي التعداد السكاني) خلال العام 2022.
البنية التحتية الرقمية	- تمتلك المملكة بنية تحتية رقمية جيدة (مثل: تغطية شبكات الجيل الرابع) لتمكين الابتكارات المالية الرقمية كما يظهر جليا في التوسع في شركات التقنية المالية (نمو بمعدل 15 ضعفا تقريبا منذ العام 2018). - تعد منصة "أبشر" أحد محركات البنية التحتية الرقمية في المملكة (أكثر من 26 مليون مستخدم) حيث أثبتت نجاحها في تطبيق خدمة "اعرف عميلك" في المملكة (94.4%) من المحافظ الاستثمارية للعام 2022 تم فتحها عبر خدمة "اعرف عميلك."
الاستخدام	المؤشرات

الودائع والمدفوعات	- الحساب البنكي - بطاقة الائتمان وبطاقة الخصم - المدفوعات الرقمية
الائتمان	- التمويل الشخصي - الرهون العقارية
الادخار	- الودائع تحت الطلب - الودائع لأجل - حسابات الادخار
التأمين	- التأمين العام (مثل: السيارات) - الودائع تحت الطلب - التأمين على الحماية والادخار (الحياة)
الاستثمار	- الأسهم - السندات - الصناديق المشتركة - التمويل الجماعي للأوراق المالية - الخدمات الاستشارية
الجودة	المؤشرات
	تم قياس جودة الخدمات المالية من خلال أربعة مكونات معيارية في سياق الشمول المالي والثقافة المالية: - الثقافة المالية - حماية المستهلك - رضا المستخدم - التكلفة الميسورة

المصدر: (هيئة الحكومة الرقمية، 2020، الصفحات 68-70)

الفرع الثالث: تقييم و اقع مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

تعتمد دراسة واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية على تحليل مجموعة من المؤشرات التي تعكس أبعاده، نظرًا لما لها من برامج طموحة لتعزيز الشمول المالي ضمن رؤيتها التنموية لسنة 2030، كما يلي:

جدول 02: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

السنة	الرياض	المدينة المنورة	مكة المكرمة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2021	588	98	406	371	113	123	48	42	20	29	53	27	27	1945
2022	590	99	391	368	112	123	46	42	20	29	54	26	27	1927
2023	584	102	376	356	117	124	48	42	18	28	54	26	26	1901

المصدر: (البنك المركزي السعودي، 2024، صفحة 85)

يظهر من خلال الجدول أن الفروع تتركز في الرياض ثم مكة المكرمة والمنطقة الشرقية. لاعتبارها مراكز حضرية ذو كثافة سكانية وأنشطة تجارية واستثمارية، ما يزيد الطلب على الخدمات المصرفية التقليدية، في المقابل، تسجل باقي المناطق مستويات محدودة من الفروع لانخفاض الكثافة السكانية وبالتالي ضعف الطلب على الخدمات البنكية. كما يلاحظ تراجع طفيف ومستمر في إجمالي عدد الفروع، حيث انخفض من 1945 فرعا سنة 2021 إلى 1901 فرعا سنة 2023 ما يفسر بتحول البنوك من التوسع المادي إلى التوسع الرقمي. باعتمادها على التطبيقات البنكية والخدمات عبر الإنترنت. ورغبتها في تخفيض التكاليف التشغيلية للإدارة ، وعليه فإن الجدول يعكس توزيعا جغرافيا للفروع وتحولا هيكليا عميقا في طبيعة تقديم الخدمات المالية المتجهة نحو الرقمنة.

جدول 03: احصاءات أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية

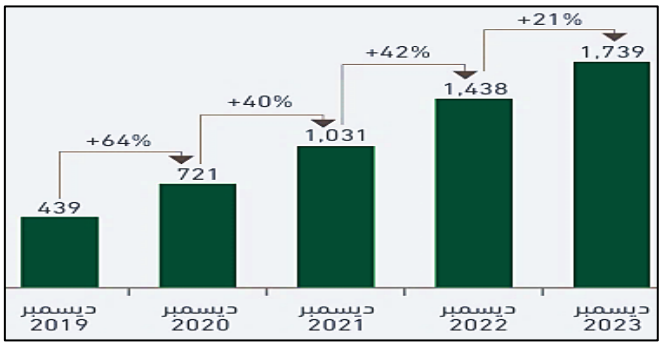
السنة	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			"مدى"	المصارف	المجموع	"مدى"	المصارف	المجموع
2021	16,544	39,373,810	670	947	1,617	355,028	226,898	581,926
2022	16,251	42,563,445	624	906	1,53	337,749	216,995	554,743

2023	15,954	47,761,492	620	905	1,524	337,082	211,723	548,805

المصدر: (البنك المركزي السعودي، 2024، صفحة 86)

نلاحظ وجود اتجاه تنازلي في عدد أجهزة الصراف الآلي يفسر بانخفاض الاعتماد على النقد في المعاملات خاصة بانتشار وسائل الدفع الإلكترونية، وبالتالي تراجع في عدد العمليات المنفذة عبر هذه الأجهزة وكذلك في حجم السحوبات النقدية سواء عبر شبكة "مدى" أو عبر المصارف في المقابل، نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في عدد البطاقات المصرفية يفسر بتوسع المستخدمين للخدمات البنكية، وبالتالي وصول عدد كبير من الأفراد إلى الخدمات المالية وهذا يدل على تحسن مستويات الشمول المالي، ويعكس التباين في انخفاض استخدام أجهزة الصراف الآلي وارتفاع عدد البطاقات بالتحول نحو أنماط دفع متطورة، مثل التطبيقات البنكية والمحافظ الرقمية والدفع عبر نقاط البيع (كما يوضحها الشكل الموالي)، لاتسامها بالسرعة والسهولة التي توفرها الوسائل الرقمية مقارنة بالنقد.

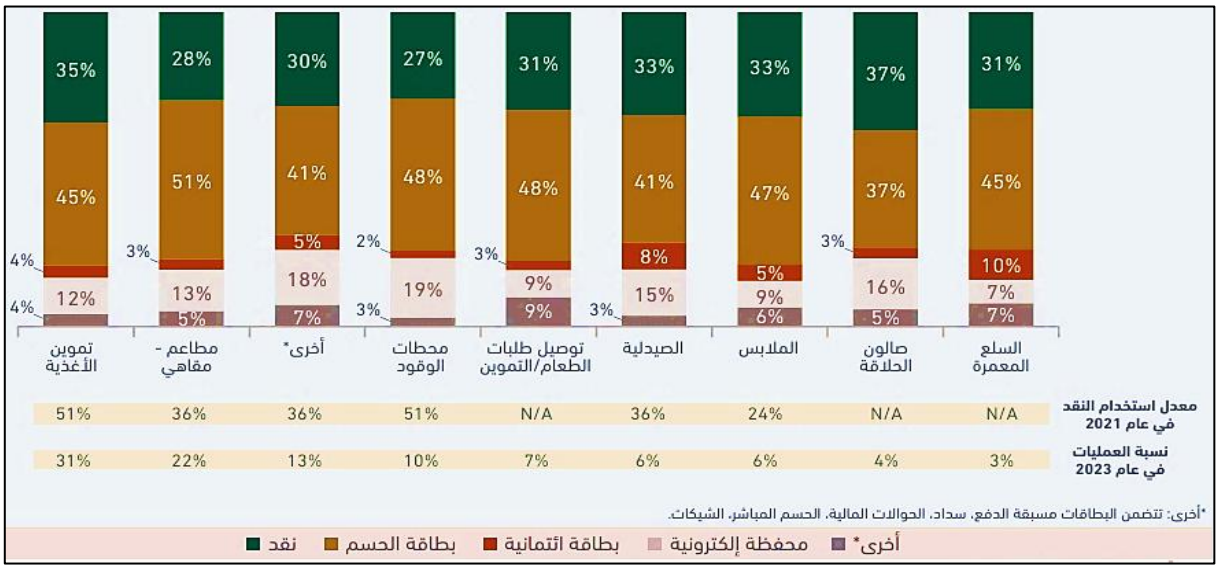
شكل 03: عدد أجهزة نقاط البيع في المملكة العربية السعودية (بالآلاف)



المصدر: (البنك المركزي السعودي، 2023، صفحة 16)

يوضح هذا الشكل تطور عدد أجهزة نقاط البيع الذي يعبر عن نمو متسارع في البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، فقد ارتفع عدد الأجهزة من عام 2021 إلى عام 2023 بشكل كبير، ويفسر بتقليل الاعتماد على النقد والتوسع في الأنشطة التجارية وزيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على حلول الدفع الحديثة، إلا أن وتيرة النمو بين سنتي 2022 و2023 انخفضت، ما يشير إلى اقتراب السوق من مرحلة النضج النسبي، حيث أصبحت نقاط البيع عنصرا أساسيا في العمليات التجارية اليومية. والشكل التالي يشير إلى تطور المدفوعات الالكترونية حسب فئة التاجر في المملكة العربية السعودية:

الشكل04: تطور المدفوعات الالكترونية (المرة الواحدة في المعاملة) حسب فئة التاجر في المملكة خلال 2021- 2023

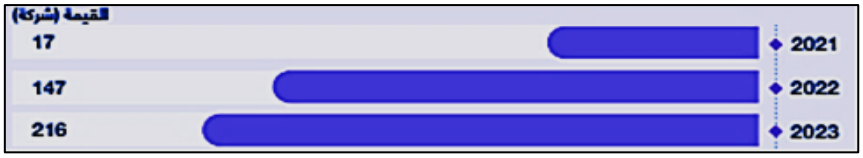


المصدر(البنك المركزي السعودي، 2023، صفحة 20)

يوضح هذا الشكل تحولا تدريجيا نحو استخدام الأدوات الرقمية الحديثة، فيوضح تطور هيكل المدفوعات الإلكترونية (خاصة مدفوعات نقاط البيع) عبر تجار مختلفين، وهيكل توزيع وسائل الدفع داخل كل فئة مثل: النقد، بطاقات "مدى"، والبطاقات الائتمانية، والمحافظ الالكترونية. ومن خلال تحليل البيانات، يتضح أن بطاقات الحسم "مدى" تظل الأكثر استخداما عند معظم التجار خاصة في الأنشطة اليومية مثل: المقاهي، المطاعم وتموين الأغذية، ومحلات الملابس، والسلع المعمرة، محطات الوقود...الخ، ويفسر ذلك بانتشار هذه البطاقات لارتباطها المباشر بالحسابات البنكية للمستهلكين. إلا أنه تراجع استخدامها نسبيا نتيجة النمو السريع لوسائل دفع أخرى مثل البطاقات الائتمانية، والمحافظ الرقمية. فالبطاقات الائتمانية نمت بسرعة، لاسيما في القطاعات التي تتسم بارتفاع القيمة فيها مثل السفر، والإلكترونيات، والصيدلة والسلع المعمرة. لأنها توفر مزايا إضافية مثل التقسيط أو برامج المكافآت. أما بخصوص المحافظ الرقمية، فهي تمثل الأسرع نموا، خصوصا في محطات الوقود، وصالونات الحلاقة، والصيدليات، المطاعم والمقاهي. ويبرر هذا النمو بالانتشار الواسع للهواتف الذكية، وسهولة الدفع عبر تقنيات مثل "الدفع اللاتلامسي"، التي تتسم بالسرعة في إتمام العمليات.

كما نلاحظ وجود تفاوت بين فئات التجار في تبني وسائل الدفع المختلفة، بين من يعتمد على النقد، ومن يتجه لقطاعات أخرى بسرعة نحو الابتكار الرقمي، وبشكل عام فإن سوق المدفوعات في المملكة يشهد تحولا متوازنا في وسائل الدفع. ويدل على نضج وتطور سلوك المستهلك، فنلاحظ استمرار هيمنة بطاقة الحسم "مدى" مع تزايد دور البطاقات الائتمانية والمحافظ الرقمية. والتي لنمو شركات التقنية المالية فيها دور كبير كما يلي:

الشكل 05: نمو عدد شركات التقنية المالية في المملكة العربية السعودية



المصدر: (هيئة الحكومة الرقمية، 2024، صفحة 159)

يشير الشكل إلى تطور سريع في عدد شركات وشبكات التقنية المالية في المملكة، وهو مؤشر قوي على التحول الهيكلي في القطاع المالي، فقد ارتفع عدد هذه الشركات إلى 216 شركة في عام 2023. ما يعكس تطورا كبيرا في البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي أصبحت أكثر دعما للابتكار بفضل المبادرات الحكومية التي تم ذكرها سابقا، والتي تعزز الاقتصاد الرقمي من جهة، ومن جهة أخرى إلى الطلب المتزايد على الخدمات المالية الرقمية.

الفرع الرابع: تحليل واقع التضخم في المملكة العربية السعودية

يؤثر الشمول المالي على التضخم، من خلال مساهمة توسع الوصول للخدمة المالية في تحسين كفاءة السياسات النقدية من خلال تعزيز التحكم في السيولة، كما يؤدي ضعفه إلى زيادة الاقتصاد غير الرسمي، و يكتسب هذا الترابط أهمية خاصة في المملكة العربية السعودية نظرا للجهود المبذولة في سبيل تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد، وعليه تبرز ضرورة عرض وتحليل مؤشرات التضخم في المملكة العربية السعودية قبل تحليل العلاقة القياسية و تأثير الشمول المالي عليه.

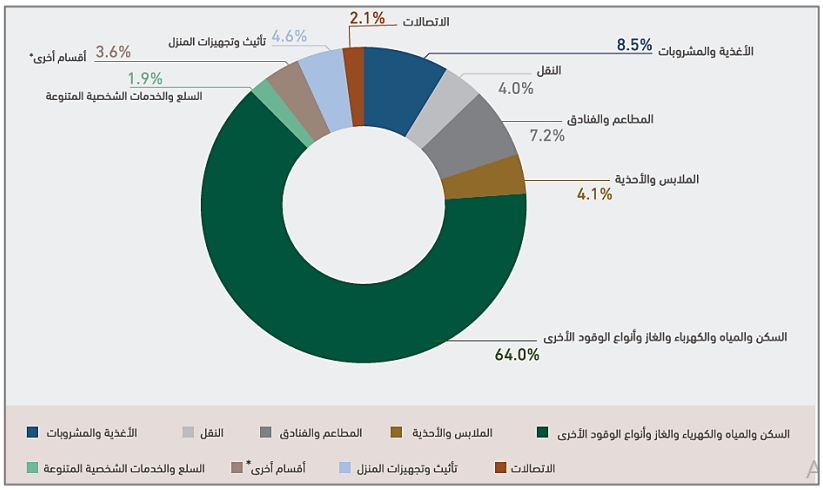
الجدول 04: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسية في المملكة العربية السعودية

السلع الرئيسية	2021	2022	2023	التغير2022 (%)	التغير2023 (%)
منتجات الطاقة	95.4	152.6	106.9	60.0	-29.9
المنتجات الغذائية	120.9	138.1	125.4	14.2	-9.2
المواد الأولية	82.9	80.3	77.1	-3.1	-4.0
المعادن الثمينة	140.2	136.8	147.3	-2.4	7.7

المصدر: (البنك المركزي السعودي، 2024، صفحة 47)

نلاحظ من الجدول ديناميكية في الأسعار العالمية خلال الفترة 2021–2023، فمنتجات الطاقة تشهد ارتفاعا كبيرا في عام 2022 قدرت بـ 60% مقارنة بسنة 2021، قبل أن ينخفض بشكل حاد في 2023 بنسبة بلغت 29.9%. ويفسر هذا التذبذب بالتقلب في أسعار النفط العالمية، فالارتفاع كان نتيجة التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا إضافة إلى التوترات الجيوسياسية، أما التراجع فبسبب الاستقرار النسبي في الأسواق وتباطؤ الطلب العالمي. أما فيما يخص المنتجات الغذائية، فقد سجلت ارتفاعا في 2022 نتيجة لاضطرابات سلاسل الإمداد ولارتفاع تكاليف الانتاج والشحن، ثم انخفضت نسبيا في 2023 لتحسن ظروف السوق. وفيما يتعلق بالمواد الأولية، فيلاحظ اتجاه تنازلي مستمر، حيث انخفض المؤشر منذ سنة 2021 إلى سنة 2023، بسبب تراجع الطلب الصناعي عالميا لا سيما في بعض القطاعات. في المقابل، تسجل المعادن الثمينة ارتفاعا في عام 2023 بعد أن تراجعت في عام 2022 للجوء المستثمرين إليها مثل الذهب كملاذ آمن في ظل التقلبات والأزمات المالية. ويشير الشكل التالي إلى نسبة تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية لعام 2023:

الشكل06: تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية لعام 2023



المصدر: (البنك المركزي السعودي، 2024، صفحة 45).

يتضح من الشكل أن قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، يستحوذ على النسبة الأكبر من التأثير، حيث يشكل 64% من الوزن النسبي لأنها تمثل العبء الأكبر في ميزانية الأسرة، ما يجعل أي تغير في أسعارها ينعكس بشكل مباشر وقوي على معدل التضخم العام. ويأتي بعد ذلك قسم الأغذية والمشروبات بنسبة أقل وبشدة ولكنها تبقى مؤثرة، إذ يمثل جزءا أساسيا من الإنفاق اليومي للأفراد ويتأثر بسلاسل الإمداد وأسعار السلع الأساسية. أما الأقسام أخرى مثل: النقل، والاتصالات، والتعليم، والصحة، والترفيه فبنسب تأثير أقل، لكن تظل مهمة في تكوين المؤشر العام فحجم الإنفاق عليها أقل مقارنة بالسكن والغذاء، إذن فالتضخم في المملكة خلال عام 2023 يتأثر بشكل مباشر بتكاليف المعيشة الأساسية، مثل: السكن والفواتير، إلى جانب عوامل أخرى تؤثر على أسعار الغذاء.

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر مؤشرات الشمول المالي على التضخم في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2023

نقوم في هذا المحور بتقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على التضخم في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2023 باستخدام النموذج المناسب.

1. وصف متغيرات الدراسة

سنقوم بالاعتماد على متغيرات مختارة وهي بيانات سنوية (الملحق03) في تقدير النموذج الملائم لتحقيق هدف الدراسة، تم اعتمادها من موقع بيانات البنك الدولي وذلك للفترة 2004 الى 2023.

المتغيرات المستقلة: هي المتغيرات التي تعبر عن مؤشرات الشمول المالي وتتمثل في عدد ماكنات الصراف الآلي ونرمز له بالرمزMACH، وعدد الفروع البنكية ونرمز له بالرمز BR أما المتغير الضابط فهو الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) ونرمز له بالرمز GDP.

المتغير التابع: وهو التضخم ونمثله بمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100-2010)ونرمز له CPI.

(ملاحظة: ندخل اللوغاريتم على السلاسل الزمنية قصد تفادي اللاتجانس الممكن حصوله بين البيانات، وتخفيف مشكلة التشتت بين المشاهدات. كما يساعد اللوغاريتم على تفسير النتائج بدقة وموثوقية)

قبل الانطلاق في إعداد أي نموذج قياسي يجب أولا إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات واختبار التكامل المشترك بينها، وفي هذا الصدد نقوم بإجراء اختبار فيليبس بيرون والتي كانت نتائجه(الملحق01)

أن: السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي غير ساكنة في المستوى ولكن مستقرة عند الفروق الأولى، حيث أصبحت قيمة ستودنت t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة ستودنت t المحسوبة.

أما بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغيرات المستقلة لكل من ماكنات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك فهي غير ساكنة في كل من المستوى والفرق الأول، ولكن تستقر في الفرق الثاني، وعليه يمكننا القول أنه لا يوجد تكامل مشترك في الأمد الطويل بين المتغيرات، وبالتالي نتجه مباشرة لتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

2. تحديد درجة التأخير وتقدير نموذج VAR

قبل تقدير نموذج VAR نقوم أولا بتحديد درجة الإبطاء المثلى له بالاعتماد على عدة معايير نوضحها كما يلي:

الجدول 05: تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNCPI LNMACH LNBR LNGDP
Exogenous variables: C
Date: 03/22/26 Time: 11:02
Sample: 2004 2023
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	88.32973	NA	1.00e-09	-9.369970	-9.172110	-9.342688
1	171.5534	120.2120	6.07e-13	-16.83927	-15.84997	-16.70286
2	200.1629	28.60952*	2.09e-13*	-18.24033*	-16.45958*	-17.99479*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

بعد تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج المقترح يتضح حسب كل من معياري HQ وAIC و SC وباقي المعايير أن درجة تأخير مساوية لسنتين (p=2)، أي ومنه يمكن تقدير نموذج VAR (2) (الملحق02):

$$LNCPI = 0.058*LNCPI(-1)+0.637*LNCPI(-2)+0.282*LNMACH(-1)+0.018*LNMACH(-2)$$
$$- 0.592*LNBR(-1)-0.447*LNBR(-2)-0.021*LNGDP(-1)-0.065*LNGDP(-2)+2.951$$

$R = 99,46\%$ $R^2 = 99,71\%$ $F_C = 395.6616$ $n = 20$

3. دراسة صلاحية نموذج VAR (2)

من أجل التأكد من صحة النتائج في النموذج المقدر، نقوم بدراسة صلاحيته أولا من خلال الاختبارات التالية:

4. اختبار استقرارية النموذج ككل

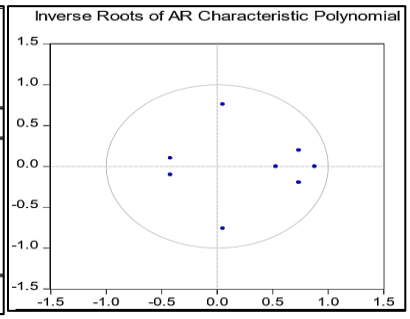
نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية وهي اختبار استقرارية VAR(2) باعتماد اختبار جذور الوحدة التالي:

الشكل 07: اختبار استقرارية نموذج VAR (2) باعتماد اختبار جذور الوحدة

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LNCPI LNMACH LNBR LNGDP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 03/22/26 Time: 11:01

Root	Modulus
0.880877	0.880877
0.051257 - 0.761041i	0.762765
0.051257 + 0.761041i	0.762765
0.736845 - 0.196557i	0.762610
0.736845 + 0.196557i	0.762610
0.529493	0.529493
-0.421009 - 0.102209i	0.433238
-0.421009 + 0.102209i	0.433238

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

نلاحظ أن كافة الجذور العكسية هي ذات قيمة أقل من الواحد، حيث تقع كميا داخل الدائرة الأحادية، (أقل من الواحد) وهذا ما يعبر عن استقرارية نموذج متجه الانحدار الذاتي المقدر.

5. اختبار غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، ثبات التباين، والتوزيع الطبيعي لها

للتأكد من صلاحية النموذج المقدر في تفسير النتائج الاحصائية والاقتصادية نتأكد من غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج من خلال اختبار LM Tests ، ثبات التباين للأخطاء من خلال اختبار Heteroskedasticity Test ، والتوزيع الطبيعي لها من خلال اختبار jarque-Bera:

الجدول 06: اختبار LM Test لغياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/22/26 Time: 11:04
Sample: 2004 2023
Included observations: 18

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	31.18064	16	0.0128	3.652469	(16, 6.7)	0.0478
2	11.09636	16	0.8035	0.523578	(16, 6.7)	0.8640
3	8.286770	16	0.9399	0.348849	(16, 6.7)	0.9605
4	10.91802	16	0.8145	0.511394	(16, 6.7)	0.8721
5	21.69625	16	0.1533	1.622019	(16, 6.7)	0.2699
6	16.15647	16	0.4421	0.944186	(16, 6.7)	0.5698
7	15.66361	16	0.4767	0.896084	(16, 6.7)	0.6008
8	14.45769	16	0.5647	0.785413	(16, 6.7)	0.6766
9	28.09056	16	0.0308	2.832330	(16, 6.7)	0.0879
10	22.67098	16	0.1228	1.772183	(16, 6.7)	0.2309

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم الاحتمالية لاختبار LM Tests أكبر من 0,05 هذا ما يدل على غياب الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، وبالتالي استقلاليتها.

الجدول 07: اختبار ثبات التباين بين البواقي (Heteroskedasticity Test) للنموذج المقدر

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/21/26 Time: 17:46
Sample: 2004 2023
Included observations: 18

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
168.1838	160	0.3131

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

تظهر نتائج اختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity Test) أن قيمة الاحتمال بلغت (0.3131)، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ما يدل على وجود تجانس في تباين بواقي نموذج VAR وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وهو ما يؤكد ملاءمة النموذج من الناحية القياسية. وبناء على الاختبارات التشخيصية، فإن نتائج الاختبارين تؤكد ملاءمة النموذج من الناحية القياسية وصلاحيته للاعتماد في تفسير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة. ويشير الجدول التالي إلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

الجدول 08: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.557386	2	0.7568
2	11.83370	2	0.0027
3	0.806687	2	0.6681
4	0.576587	2	0.7495
Joint	13.77436	8	0.0878

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

بالنسبة للتوزيع الطبيعي باختبار jarque-Bera فإن النتائج تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث تشير الاحتمالية المحسوبة إلى 0,0878 وهي أكبر من الاحتمالية المجدولة 0.05 (عند مستوى معنوية 5%).

إذن بعد التأكد من خلو المتغيرات من العلاقة التكاملية طويلة الأجل والتأكد من صلاحية النموذج المقدر في الملحق (02) باستقراره واتباع بواقيه للتوزيع الطبيعي وعدم ارتباطها، يمكننا اعتماده احصائيا وتفسيره اقتصاديا كما يلي:

6. التفسير الاحصائي والاقتصادي:

النموذج يظهر قدرة تفسيرية عالية (R^2=99,71%)مع تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة LNMACH، LNBR، على المتغير التابع LNCPI، وقيمة فيشر المحسوبة (F_C = 395.6616) أكبر من قيمة فيشر الجدولية (F_t=2,9) مما يشير إلى أن النموذج معنوي إحصائيًا عند مستوى 5٪.

زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية بنسبة 1% في الفترة السابقة تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الفترة الحالية بنسبة (282.0% و0.018%) (أي علاقة طردية بينهما للسنتين الأولى والثانية)، حيث يساهم زيادة انتشار وتوسع ماكينات الصراف الآلي في تسهيل وصول الأفراد إلى أموالهم ومختلف الخدمات المالية في أي وقت، وهو ما يزيد من السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي. وبما أن مستويات الدخل مرتفعة في المملكة فهذا الأمر يعزز الاستهلاك ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على مختلف المنتجات من السلع والخدمات. والذي بدوره يتحول إلى زيادة في الأسعار إذا لم يقابله زيادة مماثلة في العرض، والملاحظ من المعادلة هو ضعف تأثير هذا المتغير في الفترة الثانية حيث يشير إلى أن هذا الأثر التضخمي يكون سريعا ومؤقتا ليبدأ بالتلاشي مع مرور الوقت.

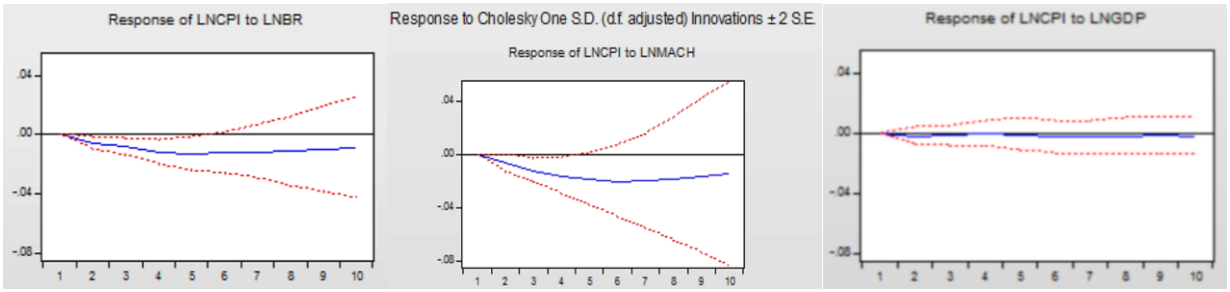
زيادة عدد فروع البنوك في المملكة العربية السعودية بنسبة 1% في الفترة السابقة تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في الفترة الحالية بنسبة (0.592% و0.447%)، (أي علاقة عكسية بينهما للسنتين الأولى والثانية)، فهي تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي. فتوسع وزيادة عدد فروع البنوك يسهم في إدماج فئات أكبر من المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي (لا سيما البنكي)، حيث يجعل من السياسة النقدية فعالة في التحكم في السيولة. ومن جهة أخرى يشجع توسع وانتشار الفروع على زيادة الادخار في البنوك على شكل ودائع، وتقليل الاعتماد على النقد في تسوية المعاملات المالية اليومية، الذي بدوره يحد من الاستهلاك المفرط، كما أن الفروع البنكية تساعد على توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار المنتج، وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية لوجود العرض المقابل للطلب.

زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بنسبة 1% في الفترة السابقة تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم في الفترة الحالية بنسبة (0.021% و0.065%)، (أي علاقة عكسية وضعيفة بينهما للسنتين الأولى والثانية)، ويفسر بأن النمو الاقتصادي في المملكة غالبا يترجم في زيادة حقيقية للإنتاج السلعي والخدمي وبتكاليف أقل، وبما أنها ذات اقتصاد ريعي، فهي تعتمد على أسعار النفط في زيادة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية. وبالتالي يبقى أثره إيجابي على أسعار السلع أي تخفيف التضخم بشكل ضعيف. ونفسر هذا بأن الجهود المبذولة في إطار رؤية السعودية 2030 لتنويع الاقتصاد تساهم في تحقيق استقرار الأسعار.

7. تحليل الاستجابة الّدفعية

نقوم من خلال الاختبار بتتبع مدى استجابة التضخم في المملكة العربية السعودية لعشر سنوات عند إحداث صدمة حالية في المتغيرات المستقلة للشمول المالي، والنتائج يظهرها الشكل التالي:

الشكل 08: تحليل الاستجابة الّدفعية لصدمة في متغيرات الشمول المالي على التضخم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

توضح دوال الاستجابة الدفعية في هذه النتائج تأثير صدمة مفاجئة واحدة في كل متغير للشمول المالي على التضخم على مدى 10 فترات مستقبلية كما يلي:

استجابة المؤشر العام لأسعار المستهلك (LNCPI) لصدمة في عدد ماكينات الصراف الآلي(LNMACH)

نلاحظ أنه بحدوث صدمة في عدد ماكينات الصراف الآلي فإنها تسجل في البداية استجابة سالبة للمؤشر العام لأسعار المستهلك، وهو يعد أثرا غير مباشر للشمول المالي على التضخم. ويفسر ذلك بأن التوسع في ماكينات الصراف الآلي يسهل الوصول إلى الخدمات المالية، بسبب تنظيم الإنفاق بوسائل مصرفية بدلا من التعاملات النقدية العشوائية وتقليل الطلب، وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية. ومع مرور الزمن تكون الاستجابة السالبة بوتيرة أقل إلى أن تتقارب نحو الصفر، حيث يؤدي في المدى المتوسط إلى نمو اقتصادي ترتفع فيه مستويات الطلب، ما يدل على تلاشي أثر الصدمة وعودة التوازن، وهو ما يعكس محدودية هذا التأثير في الأجل المتوسط.

استجابة المؤشر العام لأسعار المستهلك (LNCPI) لصدمة في عدد الفروع البنكية(LNBR)

نلاحظ أنه بحدوث صدمة في عدد الفروع البنكية تولد استجابة سالبة للمؤشر العام لأسعار المستهلك، حيث يسهم في خفض التضخم، ويفسر بأن زيادة عدد الفروع توسع المتعاملين مع الجهاز المصرفي حيث تكون الكتلة النقدية مراقبة، فتقلل الاعتماد على النقد خارج النظام البنكي ويحد من الضغوط التضخمية، وتستمر هذه الاستجابة السالبة لفترات، ما يدل على أن أثر الفروع البنكية يمتد إلى الأجل القصير والمتوسط. لكن مع الزمن تبدأ الاستجابة تتلاشى نحو الصفر، أي امتصاص الصدمة وعودة التوازن الاقتصادي. ويفسر ذلك بتكيف الأفراد والمؤسسات مع التوسع البنكي وتشبعهم بالخدمات المالية، فيقل الأثر الإضافي لزيادة عدد الفروع البنكية على التضخم، ويصبح محدودا ومؤقتا في الأجل المتوسط، ما يعكس الطبيعة الديناميكية للنموذج الاقتصادي.

استجابة المؤشر العام لأسعار المستهلك (LNCPI) لصدمة في الناتج المحلي الإجمالي(LNGDP)

نلاحظ أنه بحدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي لا يحدث تأثيرا فوريا قويا على المؤشر العام لأسعار المستهلك، حيث تنطلق الاستجابة قرب الصفر، ما يدل على ضعف انتقال أثر النمو الاقتصادي إلى التضخم في الأجل القصير. حيث أن الزيادة في الناتج لا تنعكس مباشرة على الأسعار ويفسر بوجود طاقات إنتاجية غير مستغلة مع قدرة الاقتصاد على مواجهة الطلب الجديد دون توليد ضغوط تضخمية فورية. وتتجه الاستجابة نحو السالب ببطء، ما يدل على أن تحسن الناتج المحلي الإجمالي قد يخفض التضخم بسبب زيادة الناتج ، كما لا يبتعد المنحنى عن الصفر، ويفسر بضعف تأثر التضخم تجاه صدمة الناتج المحلي الإجمالي وتتلاشى لتعود إلى الصفر (تلاشي أثر الصدمة).

7.4 السببية

بعد تقدير النموذج القياسي المناسب والتأكد من صلاحيته إحصائيا واقتصاديا، نقوم بإجراء اختبار السببية لتحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات المدروسة والسببية بينها.

الجدول 09: السببية بين متغيرات الدراسة

Dependent variable: LNBR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNCPI	1.835367	2	0.3994
LNMACH	0.804207	2	0.6689
LNGDP	0.746224	2	0.6886
All	2.734979	6	0.8413

Dependent variable: LNGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNCPI	11.76273	2	0.0028
LNMACH	3.772500	2	0.1516
LNBR	11.11151	2	0.0039
All	24.11838	6	0.0005

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 03/22/26 Time: 11:06
Sample: 2004 2023
Included observations: 18

Dependent variable: LNCPI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNMACH	23.71466	2	0.0000
LNBR	27.89496	2	0.0000
LNGDP	2.618211	2	0.2701
All	37.52516	6	0.0000

Dependent variable: LNMACH

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNCPI	2.820701	2	0.2441
LNBR	43.17458	2	0.0000
LNGDP	12.43040	2	0.0020
All	54.26986	6	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

بمقارنة القيم الاحتمالية (Prob) والتي تمثل إحصائية الاختبار مع مستوى المعنوية 5%، يوضح الجدول أعلاه أن نتائج اختبار السببية بين متغيرات النموذج كانت كما يلي:

السببية نحو التضخم (LNCPI): تشير النتائج أن ماكينات الصراف الآلي (LNMACH) وفروع البنوك (LNBR) يسببان التضخم (LNCPI) احصائيا حيث القيم الاحتمالية (Prob = 0.0000) أقل من 5%، في المقابل، لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي (LNGDP) التضخم، حيث القيمة الاحتمالية (0.2701) غير معنوية. اقتصاديا: أدوات الشمول المالي (الماكينات والفروع) تلعب دورا مباشرا في التأثير على الأسعار في المملكة العربية السعودية في الأجل القصير.

السببية نحو ماكينات الصراف الآلي (LNMACH): تشير النتائج أن فروع البنوك (LNBR) والناتج المحلي الإجمالي (LNGDP) يسببان التغير في عدد ماكينات الصراف الآلي، حيث القيم الاحتمالية (0.0000 و0.0020) معنوية، في حين لا يسبب التضخم (LNCPI) أي تغير في عدد الماكينات (Prob = 0.2441). اقتصاديا: التوسع في الفروع البنكية والنمو الاقتصادي يدفعان إلى زيادة انتشار ماكينات الصراف الآلي، لزيادة الطلب على الخدمات المصرفية والمالية في المملكة العربية السعودية.

السببية نحو فروع البنوك (LNBR): تشير النتائج لعدم وجود علاقة سببية معنوية من (التضخم، ماكينات الصراف، الناتج المحلي) نحو فروع البنوك، حيث أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5% واختبارهم المشترك غير معنوي (Prob = 0.8413). ويفسر بأن عدد فروع البنوك يتحدد بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

السببية نحو الناتج المحلي الإجمالي (LNGDP): تشير النتائج إلى أن التضخم (LNCPI) وفروع البنوك (LNBR) يسببان التغير في الناتج المحلي الإجمالي، فقيمهما الاحتمالية (0.0028 و0.0039) أي معنوية. في المقابل لا تسبب ماكينات الصراف الآلي التغير في الناتج المحلي (Prob = 0.1516). أما اقتصاديا، فيمكن تفسير ذلك بأن استقرار الأسعار والتوسع البنكي يسهمان في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة، وبعد استعراض مختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، سواء من الناحية النظرية أو من خلال تحليل الواقع العملي لحالة المملكة العربية السعودية، يتضح لنا أن موضوع الشمول المالي وأثره على التضخم يندرج ضمن القضايا الاقتصادية المعاصرة التي تستدعي الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الاقتصادية للبلد. وبناء على ما سبق، يمكن عرض النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- قامت المملكة العربية السعودية بوضع استراتيجية للشمول المالي وبذل جهود على شكل مبادرات وفق رؤية 2030، تجلت في تمكين المؤسسات من دعم القطاع الخاص وتطوير السوق المالية، تعزيز وتمكين التخطيط المالي، تعزيز التقنية المالية، كل ذلك من اجل تحقيق طموحات هامة تولت هيئات رسمية تجسيدها مثل وزارة التعليم، البنك المركزي السعودي، هيئة السوق المالية، شركة التأمين، فنتك السعودية...الخ؛

- يعتبر الشمول المالي في المملكة العربية السعودية متطورا نسبيا إذا ما قورن بمجموعة العشرين ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فشهدت الفروع البنكية توسعا كبيرا خاصة في المناطق ذات التمركز السكاني والنشاط الاقتصادي وكذلك أجهزة الصراف الآلي، إلا أنها انخفضت مؤخرا، ويفسر ذلك بتحول البنوك من التوسع المادي إلى التوسع الرقمي المعتمد على التطبيقات البنكية والخدمات عبر الانترنت، كالتحول إلى المحافظ الرقمية والدفع عبر نقاط البيع مع انتشار البطاقات الائتمانية وبطاقات "مدى" في مختلف معاملاتهم اليومية. ويتزامن مع هذا التطور أن شهدت منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية تذبذبا في أسعارها، مع اعتبار السكن والفواتير (المياه، الكهرباء، الغاز) وأنواع الوقود ضمن القسم الأكبر المؤثر على أسعار المستهلك في المملكة العربية السعودية؛

- توجد علاقة طردية بين عدد ماكينات الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية ومعدل التضخم، حيث تساهم زيادة ماكينات الصراف الآلي في زيادة السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي التي تعزز الاستهلاك، بما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات، ثم يتحول إلى زيادة سريعة في الأسعار تتلاشى مع الوقت، كما قد يدل على استخدم أقل للتطبيقات والمحافظ الرقمية في تسوية المعاملات المالية. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

- توجد علاقة عكسية بين عدد فروع البنوك في المملكة العربية السعودية ومعدل التضخم، فهي تسهم في إدماج فئات كبيرة من الأفراد والمؤسسات ضمن النظام المالي الرسمي، يجعل من السياسة النقدية فعالة في التحكم في السيولة. مع زيادة الادخار في البنوك وتقليل الاعتماد على النقد في تسوية المعاملات المالية التي تكون أكثر تنظيما، مع مساهمة الفروع البنكية في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار المنتج، وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية. **ومنه نرفض الفرضية الثانية.**

- توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية ومعدل التضخم، لأنه يترجم في زيادة حقيقية للإنتاج السلعي والخدمي بتكاليف أقل في المملكة العربية السعودية حيث تزيد الإنتاجية في القطاعات غير النفطية. وبالتالي يبقى أثره إيجابي على أسعار السلع أي تخفيف التضخم ولو بشكل ضعيف.

- تشير نتائج السببية إلى أن ماكينات الصراف الآلي وفروع البنوك يسببان التضخم احصائيا، واقتصاديا فإن الشمول المالي (الماكينات والفروع) تلعب دورا مباشرا في التأثير على الأسعار في المملكة العربية السعودية في الأجل القصير.

التوصيات:

في ختام هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز التحول نحو المدفوعات الرقمية والاستمرار في تقليل الاعتماد على النقد بزيادة اعتماد المحافظ الالكترونية والتسديد عبر نقاط البيع في المتاجر؛
- زيادة تعزيز وتوسيع الشمول المالي لمناطق أقل كثافة سكانية، وأقل تطورا لضمان توزيع الخدمات المالية؛
- محاولة الاستفادة من التجربة السعودية في مجال الشمول المالي، من خلال تسريع التحول نحو المحافظ الرقمية وخدمات الدفع عبر نقاط البيع، وتشجيع الابتكار المالي بما يساهم في دمج أكبر الفئات من المجتمع في النظام المالي الرسمي وبالتالي فعالية السياسية النقدية في ضبط الأسعار.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

حميد رسول ، و رمضان مولوج . (2023). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004–2019 باستخدام نموذج ARDL. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7* (1)، 134–150.

رشيد بوطرفة، و عماد صغير. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره. *مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 3*(1)، 26–35.

بوحيضر رقية. (2021). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر على ضوء برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2000–2020. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5*(3)، 1–19.

فالي بوحنية ، و جغل جميلة. (2023). الشمول المالي كأداة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي – جمهورية مصر العربية نموذجًا . *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7* (1)، 79-95.

باللغة الأجنبية:

Mehry, E., Salah, A., & Ma, E. (2021). Assessing the Impact of Financial Inclusion on Inflation Rate in Developing Countries. *Open Journal of Social Sciences, 9*(1), 397–424.

MOHAMED ALI, A., & KULMI, E. (2024). The role of financial inclusion in poverty reduction: A review study. *International Journal of Business Management and Technology, 8*(4), 36–44.

AYACHI, L., & BELGHIT, D. (2025). The reality of financial inclusion in light of economic transformations: Evaluating experiences from Arab countries (Saudi Arabia, Egypt, Algeria). *The International Tax Journal, 52*(5), 2999–3015.

MOUSLI, , T., & BENTALEB, S. (2024). Fintech startups and their role in achieving financial inclusion: The case of Saudi Arabia. . *Review of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, 8*(2), 434–450.

Oner, C. (2023). *Inflation: Prices on the Rise*. Consulté le 03 23, 2026, sur Inflation measures how much more expensive a set of goods and services has become over a certain period, usually a year: https://www.imf.org/-/media/files/publications/fandd/back-to-basics/oner-inflation.pdf

تقارير رسمية:

البنك الدولي. ((بدون تاريخ)). *الشمول المالي: نظرة عامة*. تاريخ الاسترداد 24 03, 2026، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

البنك المركزي السعودي. (2023). *تقرير عن دراسة استخدام وسائل الدفع*.

البنك المركزي السعودي. (2024). *التقرير السنوي الستون*. البنك المركزي السعودي.

صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. أبوظبي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: صندوق النقد العربي.

هيئة الحكومة الرقمية. (2020). *وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي: خطة التنفيذ (2020–2025)*. الرياض: المملكة العربية السعودية: هيئة الحكومة الرقمية: رؤية 2030.

هيئة الحكومة الرقمية. (2024). *التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030*.

الملاحق:

الملحق 01: جدول استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة باختبار فيليبس بيرون PP

السلسلة الزمنية		المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		اتخاذ القرار
		Test critical values 5%	PP test statistic	Test critical values 5%	PP test statistic	Test critical values 5%	PP test statistic	
LNMACH	Constant linear Trende	-3.673616	-0.465578	-3.690814	-4.173123	-3.710482	-7.170433	I(2)
	Constant	-3.029970	-3.765094	-3.040391	-1.364461	-3.052169	-6.806652	I(2)
	None	-1.960171	1.174264	-1.961409	-1.393662	-1.962813	-6.038664	I(2)
LNBR	Constant linear Trende	-3.673616	-0.414506	-3.690814	-2.778350	-3.710482	-6.057526	I(2)
	Constant	-3.029970	-0.729769	-3.040391	-2.139796	-3.052169	-5.474014	I(2)
	None	-1.960171	-0.854809	-1.961409	-2.140069	-1.962813	-5.616758	I(2)
LNGDP	Constant linear Trende	-3.673616	-2.815998	-3.690814	-5.659806			I(1)
	Constant	-3.029970	-2.214597	-3.040391	-5.302788			I(1)
	None	-1.960171	2.984024	-1.961409	-3.593733			I(1)
LNCPI	Constant linear Trende	-3.673616	-1.003427	-3.690814	-3.497022	-3.710482	-6.489047	I(2)
	Constant	-3.029970	-1.642154	-3.040391	-2.828448	-3.052169	-6.639331	I(2)
	None	-1.960171	3.786337	-1.961409	-1.299014	-1.962813	-6.856988	I(2)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

الملحق 02: النموذج المقدر VAR(02)

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/22/26 Time: 10:59
Sample (adjusted): 2006 2023
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNCPI	LNMACH	LNBR	LNGDP
LNCPI(-1)	0.058360	-0.501895	0.509483	-1.513555
	(0.26095)	(0.46069)	(0.53128)	(2.19999)
	[0.22364]	[-1.08944]	[0.95897]	[-0.68798]
LNCPI(-2)	0.637303	0.049740	-0.582960	4.562971
	(0.21399)	(0.37778)	(0.43566)	(1.80404)
	[2.97824]	[0.13167]	[-1.33810]	[2.52931]
LNMACH(-1)	0.282363	0.445330	-0.115391	1.416850
	(0.11125)	(0.19641)	(0.22651)	(0.93795)
	[2.53798]	[2.26732]	[-0.50944]	[1.51059]
LNMACH(-2)	0.018496	0.180300	0.003509	-0.503990
	(0.10227)	(0.18056)	(0.20822)	(0.86223)
	[0.18085]	[0.99858]	[0.01685]	[-0.58452]
LNBR(-1)	-0.592089	2.149215	1.659137	-3.489783
	(0.18619)	(0.32870)	(0.37907)	(1.56970)
	[-3.18003]	[6.53844]	[4.37684]	[-2.22322]
LNBR(-2)	-0.446926	-1.186634	-0.305314	-1.965846
	(0.19105)	(0.33729)	(0.38897)	(1.61070)
	[-2.33927]	[-3.51814]	[-0.78492]	[-1.22049]
LNGDP(-1)	-0.021452	0.213543	0.018758	-0.018271
	(0.03432)	(0.06058)	(0.06987)	(0.28932)
	[-0.62510]	[3.52470]	[0.26848]	[-0.06315]
LNGDP(-2)	-0.064581	0.019306	0.072011	-0.945168
	(0.04244)	(0.07493)	(0.08641)	(0.35782)
	[-1.52160]	[0.25766]	[0.83335]	[-2.64147]
C	2.950513	0.186831	-0.536719	6.158677
	(0.51240)	(0.90460)	(1.04321)	(4.31985)
	[5.75823]	[0.20653]	[-0.51449]	[1.42567]
R-squared	0.997165	0.995214	0.896236	0.959024
Adj. R-squared	0.994644	0.990959	0.804002	0.922601
Sum sq. resids	0.001133	0.003531	0.004696	0.080527
S.E. equation	0.011220	0.019808	0.022843	0.094591
F-statistic	395.6616	233.9119	9.716952	26.33016
Log likelihood	61.51859	51.28755	48.72135	23.14492
Akaike AIC	-5.835399	-4.698616	-4.413483	-1.571658
Schwarz SC	-5.390213	-4.253431	-3.968298	-1.126472
Mean dependent	4.698809	4.077355	2.054718	6.557434
S.D. dependent	0.153317	0.208318	0.051598	0.340002
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.12E-14		
Determinant resid covariance		2.58E-15		
Log likelihood		200.1629		
Akaike information criterion		-18.24033		
Schwarz criterion		-16.45958		
Number of coefficients		36		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية Eviews10

الملحق03: جدول المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية

	CPI	MACH	BR	GDP
2004	76.9	26.53	7.94	258.74
2005	77.2	28.47	7.68	328.46
2006	79	35.69	7.66	376.9
2007	82.2	41.98	7.62	415.96
2008	90.4	47	7.55	519.8
2009	94.9	50.03	7.74	429.1
2010	100	52.48	7.77	528.21
2011	105.8	54.97	7.72	680.66
2012	108.9	57.77	7.73	751.92
2013	112.7	61.44	7.84	769.76
2014	115.2	66.95	8.34	787.15
2015	116.6	74.55	8.42	693.41
2016	119	73.47	8.43	689.28
2017	118	73.16	8.36	741.27
2018	120.9	72.42	8.2	886.56
2019	119.5	71.21	7.92	888.89
2020	123.5	68.73	7.66	767.95
2021	**127.3**	**62.34**	**7.43**	**982.66**
2022	**130.4**	**60.27**	**7.25**	**1240**
2023	**133.5**	**58.04**	**7.02**	**1220**

المصدر: بيانات البنك الدولي، تم الاسترجاع في 20 مارس 2026، من:

https://data.worldbank.org/